تصدير

هذا كتابنا الثاني في أمر السلام المستدام في السودان، ندفعه للقارئ الكريم، إذ نرجو له حظاً موفقاً مثلما ناله سابقه. ونرجو أن نكون قد سلطنا الضوء على خطورة حالة اللاسلم في السودان، وأثرها في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، كما نرجو أن نكون قد مهدنا الطريق لمزيد من الدراسات البحثية في هذا المجال.

ينبغي أن نذكر هنا أنه لم يكن هناك ترتيب مسبق لإصدار الكتابين بهذا المنوال، وإنما هو استجابة لنصيحة من صديقين عزيزين هما، مولانا/ سيد عيسى، المستشار القانوني بسلطنة عمان، والدكتور/ صالح بابكر، مستشار الطب النفساني ببريطانيا، إذ يعتقدان أن كل فصل من فصول الكتاب الأول يستحق بأن يكون كتاباً بحد ذاته.

لذلك عزمت أن تكون الكتب القادمة في مجال التخصص للفصول التي وردت في الكتاب الأول – إذا مد الله في الآجال – لكن يجب أن ننبه بأن التركيز سيكون في اتجاه صناعة السلام واستدامته.

أرجو أن أجدد شكري الخالص للصديقين، سيد عيسى وصالح بابكر، لتشجيعهما لي غير المحدود، أيضاً أرجو أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعدد كبير من الأصدقاء ساهموا في إخراج هذا الكتاب بالنصح والتصحيح اللغوي، فمعذرة لعدم ذكر الأسماء بناءً على طلب عدد منهم. الشكر الجزيل موصول للشابة رانية عمر، من هولندا، فقد أسهمت لوحاتها البارعة في إثراء مضامين الكتاب، مع خالص أمنياتنا لمزيد من المعارض الفنية التي تبعث الأمل لمستقبل مشرق.

المقدمة

من أقوالهم:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو كان غير هذا لكان أحسن، ولو يزيد كذا لكان يستحسن، وقدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو خير دليل إستيلاء النقص في كافة البشر». العماد الأصفهاني

فهلا أجمعنا أمرنا على مبدأ المصالحة لنستحسنه حتى يكون مقبولاً لنا جميعاً، فنعيش أجمل حياة. لذلك يتطلب الروح الوطني أن نكثر من الإستنارة في أمر المصالحة الوطنية لأنها المفتاح لحل الأزمة السودانية المفتعلة.يسعى هذا الكتاب إلى رسم تصور لكيفية الوصول إلى مصالاحات حقيقة بين المكونات الإجتماعية في السودان، وذلك أن الواقع المعاش في سودان اليوم، هو التفكك المزري في النسيج الاجتماعي. لذلك نرى أنه لا جدوى لأي إعمار ما لم تسبقه مصالاحات فعلية بين مكوناته المختلفة. ففي هذا نذكر القارئ الكريم في الفصل الأول، أن بني البشر، أياً كانت ألوانهم أو أشكالهم، هم جميعاً متساوون في خلقتهم، أما الفصول الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، فقد خصصت للتعبير عن أنواع ومستويات العنف التي يمارسها بعض من الجماعات والتنظيمات السياسية أو الاجتماعية في الآخرين الأضعف، وهذا العنف لا ينتج غير الدمار لكل المجتمع. لذلك خصصنا الفصل السادس والأخير، لتنبيه الناس أنه بالضرورة أن يعودوا إلى صوابهم ويعترفوا بأن البشر كلهم متساوون في خلقتهم، ومن ثمّ نبذ العنف حتى يتمكنوا من الإعمار.

تاريخ السودان الحديث ومنذ بدء تكوينه في العام ١٨٢١م، حافل بانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يكاد يمر عقد من الزمان دون حدوث حالة مفظعة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، لذلك كان لا بد أن نعدد في الفصل الثالث كل أنواع عنف الدولة التي تمت ممارستها في السودان، إذ شملت الحروبات الأهلية وما نتج عنها من قتل وتشريد وعاهات جسيمة جسمانية ونفسية. أما في فترات حكم العسكر فحدث ولا حرج، إذ شملت الانتهاكات التعذيب والاعتقالات التعسفية والتشريد الجماعي والتصفيات الجسدية والاغتصابات للنساء. فضلاً عن ذلك يصل عنف الدولة إلى تدمير البيئة الطبيعية عن طريق دفن النفايات النووية مما تسبب في إنتشار أمراض فتاكة. كل هذه تؤسس للدمار الشامل في البلاد، ولِمَ لا والبلاد تحت قبضة ثالوث يتكون من الكاهن ونصف المثقف والصعلوك - الجبهة القومية الإسلامية – هذا الثالوث يتربع على قمة السلطة زهاء الثلاثة عقود من الزمان. إن القاسم المشترك الذي يجمع عناصر هذا الثالوث الفاشي، هو قساوة القلب، وغياب الضمير، والجشع المفرط، والأنانية المطلقة، والنزعة الوحشية. لذلك رضينا أم أبينا، هذا هو حال السودان في زماننا هذا. ففي ظل هذه الأجواء الفكرية الملوثة، ينشط هذا الثالوث الطفيلي تحت شعار «لا طاعة إلا للطاغية، ولا فتوي تعلو فتوي الكاهن، ولا سطوة إلا للصعاليك».

نتج عن هذا العنف المتشعب، حالة نفسية جمعية للإنسان السوداني مما جعله لا يشعر بالوطنية تجاه بلده، فتجده يتحمس ويصرخ بأعلى صوته ويتبرع بماله دفاعاً عن فلسطين، بينما لا يتحرك قيد أنملة عندما تقوم حكومته بقذف وتقتيل الأبرياء في دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان.

عندما شرعت في كتابة هذا الكتاب، أول سؤال بدر في خاطري في أمر

المصالحة المجتمعية هو، هل نحن بصدد إعادة إعمار الدولة السودانية، أم بناء دولة جديدة من أساسها؟ لذلك قررت أن أزور بعض من الدول الإفريقية، ليس فقط للحصول على بعض من وثائق المصالحات بل الوقوف على سير المصالحات بين مجتمعات تلك الدول، فقد تمكنت أن أزور كلاً من المغرب ورواندا العام الماضي. وبالتالي جاء تقسيم الكتاب على النحو التالي:

الفصل الأول، يتحدث عن السلالات البشرية وتكوين الإثنيات العرقية والقبلية، والغرض من هذا، هو أن نسأل أنفسنا فرادى وجماعات، لماذا يقسو الإنسان علىٰ أخيه الإنسان بهذه الدرجة من القساوة؟ بينما هما في حقيقة الأمر متساوون في خلقتهما. هل هذه القساوة من شخص تجاه الآخر، هي لمجرد أنه أقوى منه سلاحاً، أم لأن نفسه عمّارة بالسوء؟

ونتحدث في الفصل الثاني عن النسيج الاجتماعي السوداني الذي تفكك بصورة مزرية خاصة في عهد نظام الجبهة القومية الإسلامية، وهل بالإمكان رتق هذا النسيج المفكك؟ وكيف؟ واضعين في الإعتبار أننا يجب أن نعترف ونحترم آدميتنا لأننا متساوون في القيمة البشرية.

الفصل الثالث يتحدث عن حق الحياة، وكيف أن عنف الدولة يعمل بكل الوسائل في تقويض هذا الحق الإلاهي. ففي هذا يتم استعراض تاريخ عنف الدولة متمثلاً في التطهير العرقي والإبادات الجماعية والإغتصابات وغيرها من أنواع التعذيب، وكيف أن الأمم المتحضرة في سعي دؤوب لتجريم فاعلي هذه الانتهاكات الغير إنسانية، بل العمل لعدم تكرارها. أيضاً في هذا الفصل سجل للتفاصيل المبوبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ السودان المديد، حتى يتمكن القارئ الكريم مقارنته مع بعض الدول الإفريقية في **الفصل الخامس**.

الفصل الرابع يتحدث عن المصالحات الوطنية في السودان، الهدف من

هذا هو أن نقارن المصالحات السياسية التي تمت في السودان، والتي لم تأتي بأي صلح في البلاد. أشهر هذه المصالحات تلك التي تمت بين جعفر النميري الرئيس الأسبق والصادق المهدي في الباخرة قبالة سواحل مدينة بورتسودان العام ١٩٧٧م.

الفصل الخامس، الحديث فيه عن المصالحات السياسية في الدول الإفريقية، إذ أوردنا فيه نماذج لثلاثة دول إفريقية عانت من ويلات انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن عقلاء القوم في هذه الدول توصلوا لقناعة بأن عنف الدولة هذا لا بد له أن يقف عند هذا الحد، لذا توصلوا إلى مصالحات سياسية أدت إلى الاستقرار الأمني والسياسي، ومن ثمّ أرست هذه الدول قواعد الديمقراطية الصحيحة، لذلك هي تعمل الآن نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية بخطى ثابتة.

الفصل السادس، هو الخلاصة التي يجب أن نصل إليها في نهاية الأمر، لقد فشلت كل محاولات المصالحات في السودان، لذا يعمل هذا الفصل على تقديم أسلوب جديد للمصالحة، واضعاً في الإعتبار تجارب الدول الأخرى الناجحة، في نفس الوقت يعمل على تفادي تجارب السودان العديدة الفاشلة. لذلك ستكون المصالحة التي نحن بصددها قائمة على قاعدة تسامح كل الشعوب السودانية لبعضها البعض، من هذا المنطلق يجب أن تقوم المصالحة المجتمعية في السودان، على مبادئ الثمن الذي تدفعه كل المجتمعات المتعددة. بالطبع سيكون هناك فوارق في حجم الأثمان المدفوعة، إلا أنه لا تنجو أية مجموعة من دفعه، مثال ذلك، الثمن الذي يدفعه حزب المؤتمر الوطني، سيكون مضاعفاً مقارنة بما سيدفعه حزب البعث العربي، الذي لم يتولى السلطة في البلاد، إلا أنه أتى ببرنامج قائم على العرقية الآحادية في بلد متعدد الأعراق، من هذا المنطلق فهو مساهم في الترويج للفكر السياسيس الإقصائي. من جهة أخرى، الثمن الذي يجب أن يدفعه، مثالاً المواطنون، عمر حسن أحمد البشير وبكري حسن صالح وعبد

الرحيم محمد حسين، هو الوقوف أمام المحاكم، لمواجهة التهم الجنائية الموجهة لهم. وفي نفس الوقت على أهل الإقليم الشمالي، دفع ثمن التنديد والإستنكار الجماعي للأعمال الوحشية التي إرتكبها هؤلاء بحكم انتماءهم لهذا الإقليم، وفي هذا الإطار، على أهل إقليم دارفور، دفع ثمن قبول التنديد عندما يقوم به الشماليون، أي الصفح مع أهل الشمالية، وهذا يعني بأنهم توصلوا إلى قناعة، بأن الذين ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية، هي شرزمة فقط من مجتمع كبير وأن المجتمع الشمالي برئ منها. الشاهد في الأمر، أن ثمن المصالحة يدفعه المعتدِي والمعتدَى عليه على حدٍ سواء مع الفارق في قيمة الثمن، إلا أن هذه القيم متساوية في خاتمة المطاف إذا توصلت هذه المجتمعات المختلفة إلى تصالح حقيقي. لذلك تكمن آليات دفع هذه الأثمان في إقامة عدالة انتقالية، تتم فيها مساءلة كل فرد تسبب في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المسئولين المتوفيين لمعرفة حقيقة ما جرى. كذلك يجب أن تكون هناك عدالة اجتماعية، أي الضمان الاجتماعي لكل مواطن سوداني في حوجة للعيش الكريم. وفوق كل هذا يجب على كافة الأحزاب السياسية أن تقدم إعتذاراً كتابياً للشعب السوداني لفشلها في صيانة حق الحياة للإنسان السوداني، بل تتعهد بأن تتخلى عن أي برامج سياسية تفرّق بين أهل السودان على أساس الدين أو العرق أو القبيلة أو الجنس أو الجهة.